موقف الشيعة الإمامية الاثنى عشرية من عصمة الأئمة
" دراسة عقدية نقدية"

إعداد

د/ فايزة زعل العنزي

أستاذ العقيدة والمذاهب الفكرية المعاصرة المساعد،

كلية الشريعة والقانون، جامعة تبوك

مجلة الدراسات التربوية والانسانية. كلية التربية. جامعة دمنهور

المجلد السابع عشر - العدد الثاني (أبريل)، لسنة 2025م

موقف الشيعة الإمامية الاثنى عشرية من عصمة الأئمة

"دراسة عقدية نقديه"

د/ فايزة زعل العنزي[1]

ملخص:

يدرس هذا البحث موقف الشيعة الإمامية من عصمة الأئمة دراسة عقدية نقدية، حيث تعد العصمة من الأمور الدينية المهمة عند الشيعة، كما يبين البحث الانحراف العقدي الذي وقع فيه الإمامية عند غلوهم في أئمتهم حيثُ جعلوا لهم عصمة كعصمة الأنبياء، بل تجاوزوا ذلك للقول بألوهيتهم، ويتألف هذا البحث من مقدمة وضحت بها أسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، وخطة البحث، وأربعة مباحث تناولت فيها ما يأتي: المبحث الأول: التعريف بالشيعة الإمامية، المبحث الثاني: التعريف بالعصمة في اللغة والاصطلاح، المبحث الثالث: نشأة عقيدة العصمة عند الشيعة الإمامية، المبحث الرابع: أدلة الشيعة الإمامية على عقيدة العصمة، والرد عليها، الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس.

الكلمات المفتاحية: الشيعة الإمامية، عصمة الأئمة، الأثنى عشرية، الانحراف العقدي.

[1] أستاذ العقيدة والمذاهب الفكرية المعاصرة المساعد، كلية الشريعة والقانون، جامعة تبوك
البريد الالكتروني: Falenezi@ut.edu.sa

The Position of the Twelver Shiite Imamate on the Infallibility of the Imams: A Doctrinal Critical Study

Dr. Faiza Zaal Al-Anzi

Assistant Professor of Contemporary Doctrine and Intellectual Schools of Thought

Email: Falenezi@ut.edu.sa

Abstract:

This study explores the Twelver Shia (Imāmī) doctrine of the infallibility (ʿiṣmah) of the Imams from a theological perspective. Infallibility is considered a core religious belief within Twelver Shia thought. The research highlights the doctrinal deviation that occurred when the Imāmīs exaggerated the status of their Imams—equating their infallibility with that of the Prophets, and in some cases, even attributing divinity to them. The study begins with an introduction outlining the reasons for choosing the topic, a review of relevant literature, and the research methodology and structure. It is followed by four main chapters:

Chapter One: An overview of the Twelver Shia (al-Shīʿah al-Imāmiyyah)

Chapter Two: The concept of ʿiṣmah (infallibility) in both linguistic and technical terms Chapter Three: The historical development of the doctrine of infallibility among the Twelver Shia Chapter Four: The evidences presented by Twelver Shia scholars in support of the doctrine of infallibility, along with a critical response to those arguments The study concludes with a summary of key findings and recommendations, followed by appendices and a bibliography of primary references.

Keywords: Shia Imami, Infallibility Imams, Twelver Shi'ism, Doctrinal deviation.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل، فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

تُعَدّ العصمة في المذهب الشيعي الإمامي الاثنا عشري من الأصول العقدية الأساسية، بل هي شرط جوهري للإمامة لا تنعقد بدونه، حتى غدت صفة ملازمة لكل إمام من أئمتهم. فالإمام عندهم لا يكون إمامًا شرعيًا إلا إذا كان معصومًا عصمة تامة، تمنعه من الخطأ والنسيان والسهو، وتجعل أقواله وأفعاله حجة مطلقة على أتباعه.

وفي الوقت الذي يخص فيه أهل السنة والجماعة العصمة بالأنبياء فقط دون سواهم، يذهب الشيعة الإمامية إلى منحها للأئمة أيضًا، باعتبارهم امتدادًا لوظيفة النبوة في الهداية والتشريع، وإن لم يحملوا صفة النبوة ذاتها، فالعصمة عندهم ليست فضلًا بل شرطاً لازم في الإمام، إذ لا يمكن قبول إمام يقع في الخطأ أو يصدر منه السهو؛ لأن ذلك – بحسب تصورهم –يُنافي مقام الإمامة، ويُسقط هيبة منصبها

وقد أسسوا هذا التصور العقدي على ما يعتقدونه من أن الأئمة قد نُصّ عليهم نصًا إلهيًا، وهم معينون بعناية ربانية، لا عبر الاختيار البشري أو الشورى، ويستندون في ذلك إلى روايات مكذوبة ينسبونها إلى النبي ﷺ، يرون فيها دلالة على حصر الإمامة في نسل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، متصلين بذلك في سلسلة واحدة إلى الإمام الثاني عشر.

ويترتب على هذا المفهوم أن الإمام في الفكر الشيعي المعصوم هو المرجع الأعلى في الدين، وتكون كلمته ملزمة لا تقبل المناقشة؛ لأنها عندهم بمنزلة الوحي الإلهي في تفسير القرآن وبيان السنة، ولذلك فهم يوجبون الطاعة المطلقة للإمام، ويجعلون قوله حجة قائمة بذاتها، لا يعتريه خطأ أو نقص، ولا يطرأ عليه نسيان أو زلل، وهو في ذلك بمنزلة المعصومين من الأنبياء.

من هنا يظهر لنا أهمية هذا الموضوع، وضرورة الوقوف عليه وبيان القول الحق في ذلك، لأهمية مسائل الشيعة، والحاجة الماسة إلى دراستها وبيانها؛ لذلك آثرت أن يكون موضوع هذا البحث: **موقف الشيعة الإمامية من عصمة الأئمة "دراسة عقدية نقدية "**، والله وحده أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجه الكريم

أسباب اختيار الموضوع:

من الأسباب التي دفعتني للكتابة عن موقف الشيعة الإمامية من عصمة الأئمة ما يلي:

1- اهتمام الشيعة بمذهبهم، ودعوتهم إلية أوجب ضرورة بيان فساد معتقداتهم.

2- ضرورة تسليط الضوء على عقيدة العصمة عند الشيعة الإمامية، وبيان بطلاتها.

3- كثرة الروايات المكذوبة في المصادر المعتمدة لدى هذه الطائفة، والتي أضفت على قضاياهم العقدية طابع القداسة، واعتبروها جزءًا من دين يعرف بالإمامية.

4- عظم المسؤولية في إيضاح الحقيقة أمام المسلمين من خلال تتبع معتقداتهم.

5- إكثار الشيعة الإمامية من قولهم بعدم الاختلاف بينهم وبين مذهب أهل السنة والجماعة.

6- يُلاحظ ندرة الدراسات التفصيلية التي تناولت مذهب الإمامية الاثنى عشرية من قبل علماء أهل السنة، مقارنة بغزارة ما كتب عن سائر طوائف الشيعة الأخرى .

أهداف البحث:

1- التركيز على بيان معنى العصمة عند الشيعة الإمامية .

2- بيان فساد معتقدهم بالدليل من الكتاب والسنة .

منهج البحث:

طبيعة هذا البحث – كما لا يخفى– حتّمت علي اتباع المناهج التالية:

1- المنهج الاستقرائي: ويهدف إلى استقراء كتب الشيعة وتتبع نشأة عقيدة العصمة عندهم.

2- المنهج التحليلي: ويهدف إلى تحليل معتقد الشيعة الإمامية في العصمة، وبيان بطلانها.

الدراسات السابقة:

لا ريب أن أهل السنة والجماعة كانوا وما زالوا مقررين للمنهج الحق، مدافعين عن دين الله تعالى؛ لذلك فهناك العديد من الدراسات حول موضوع عقائد الشيعة الإمامية، ومن ضمنها عقيدة العصمة إلا أن الحاجة ما زالت ملحة في بيان معتقداتهم، وكشف أباطيلهم.

تقسيمات البحث:

يتألف البحث من مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة، وفهارس، فيما يلي بيانها:

المقدمة: وتحتوي على : أسباب اختيار الموضوع، وأهميته، وأهداف البحث، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث.

خطة البحث:

المبحث الأول: التعريف بالشيعة الإمامية.

المبحث الثاني : التعريف بالعصمة في اللغة والاصطلاح.

المبحث الثالث : نشأة عقيدة العصمة عند الشيعة الإمامية

المبحث الرابع :أدلة الشيعة الإمامية على عقيدة العصمة، والرد عليها.

الخاتمة: وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات، ثم الفهارس .

المبحث الأول: التعريف بالشيعة الإمامية

الإمامية هي فرقة من فرق الشيعة يقال لهم: الامامية الاثنى عشرية، سموا بذلك لقولهم بإمامة اثنى عشر إماماً من أولاد الحسين بن علي رضي الله عنهما، ومن أشهر معتقداتهم القول بعصمة الأئمة، والرجعة، والمهدي المنتظر، والتقية؛ لذلك فأن الإمامة عندهم ركن من: أركان الدين، وأصل من أصول الاعتقاد فالإمام هو من يُنصب بنص ظاهراً لا بختيار الأمة، ولذلك يقوم معتقدهم على القول بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم بنصاً ظاهر، مع ما أضافوه للإمام من العصمة من الخطأ، والسهو، والنسيان، حيثُ اسبغوا عليه صفات أعظم من صفات الانبياء المعصومين من عند الله تعالى، والذين قال تعالى في حقهم: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ * إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ) (النجم: ٣ – ٤)

وفي عصمة الائمة يقول علماء الشيعة: (إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء في تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام معصومون كعصمة الأنبياء، وأنهم لا يجوز منهم صغيرة إلا ما قدمت ذكر جوازه على الأنبياء، وأنه لا يجوز منهم سهو في شيء في الدين، ولا ينسون شيئا من الأحكام)[2]

ويقول الزنجاني (ت1443): (ونعتقد أن الإمام كالنبي يجب أن يكون معصوما من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها، وما بطن من سن الطفولة إلى الموت عمدا، وسهوا كما يجب أن يكون معصوما من السهو، والخطأ، والنسيان؛ لأن الأئمة حفظة الشرع، والقوامون عليه حالهم في ذلك حال النبي صلى الله عليه وسلم، والدليل الذي اقتضانا أن نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا أن نعتقد بعصمة الأئمة بلا فرق) [3].

فالإمام في نظرهم لا يكون إلا معصوماً فإذا انتفى شرط العصمة انتفى معه شرط الإمامة؛ لأنها –بحسب اعتقادهم – مقام إلهي لا يُعطى إلا لمن اجتمعت فيه تلك الصفات، ولهذا يطلقون لقب " الإمامية" على مذهبهم لاشتماله على ثلاثة أركان رئيسية : الإمامة، والعصمة، والنص، غير أن اصطلاح الإمامية بات في الاستخدام مقصوراً على طائفة الاثنى

---

[2] أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، لمحمد بن محمد النعمان العبكري البغدادي،المعروف ب المفيد، تحقيق: مهدي محقق، الناشر: / آل البيت لإحياء التراث، ط:1414، (76–77)

[3] عقائد الامامية الاثنى عشرية، إبراهيم الموسوي الزنجاني، الناشر: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط2، 1406، 179.

عشرية، وقد أشار إلى ذلك المفيد حيث قال: (الإمامة علم على من دان بوجوب الإمامة، ووجودها في كل زمان، وأوجب النص الجلي، والعصمة، والكمال لكل إمام، ثم حصر الإمامة في ولد الحسين بن علي) [4].

الإمامية عند مؤلفي الفرق:

اتفق مؤلفو الفرق على أن الإمامية يعتقدون بالنص الصريح على إمامة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ويميزون فرقتهم بهذا الاعتقاد عن غيرهم، ومن النصوص الدالة على ذلك في كتبهم ما يأتي:

أولاً: ما نص عليه أبو الحسن الأشعري (ت 324) حيث قال: (و الإمامية الذين يقولون بالنص على علي) [5]

ثانياً: ما نص عليه عبد القاهر البغدادي (ت 429) حبث قال: (وأما الإمامية، فأنهم يزعمون أن علياً رضي الله عنه كان الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنص، وأن الإمامة لا تكون إلا في ذريته، وأنها لا تنقطع إلى يوم القيامة) [6]

ثالثاً: ما نص عليه الشهرستاني (ت 548) حيث قال: (الإمامية هم القائلون بإمامة علي رضي الله عنه بعد النبي صلى الله عليه وسلم نصاً ظاهراً، وتعييناً صادقاً، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين) [7]

وذهب بعض مؤلفي الفرق إلى القول بأن تسمية هذه الفرقة بالإمامية تعود إلى اعتقادهم الجازم بأن الأرض لا تخلو في أي زمان من إمام معصوم تقوم به الحجة، ويرجع إليه في شؤون الدين والدنيا، وبين ابن المرتضى هذا المعنى بشكل أكثر وضوحاً حيث قال: (سميت بذلك لجعلها أمور الدين كلها للإمام، وأنه كالنبي، ولا يخلو وقت من إمام يُحتاج إليه في أمر الدين

---

[4] أوائل المقالات/ للمفيد (44).

[5] مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الاشعري(ت 324)، الناشر: دار الفرقد– بيروت، ط: 1369، 90.

[6] "الفرق بين الفرق"، عبد القاهر طاهر البغدادي(ت 429) ، تحقيق: محمد محيي الدين، الناشر: دار المعرفة– بيروت، ط: 1397، 23

[7] الملل والنحل"، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني(ت 548)، تحقيق: محمد الكيلاني، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط: 1400، (1/ 169).

والدينا) [8]، وعليه فإن تسمية الإمامية عند مؤلفو الفرق تنبع من أهمية الإمامة في معتقدهم، فلم يجعلوها منصباً سياسياً فحسب، بل أصلاً من أصول الدين لا يستقيم الايمان إلا به.

المبحث الثاني: التعريف بالعصمة

أولاً: العصمة في اللغة:

العصمة في أصلها اللغوي تدل على المنع، والحماية، والوقاية، وقد اتفق أئمة اللغة على هذا المعنى، وأن اختلفت تعبيراتهم.

فقد عرّفها الخليل بن أحمد (ت 170هـ) بأنها: " الاعتصام بالله من الشر " [9]أي الامتناع عن الوقوع فيه بمانع من الله تعالى، وهي وقاية تحفظ الانسان، وبيّن ابن السكيت أن : " عصمه الطعام" تعني منعه من الجوع، فهو استخدام يفيد المنع والحفظ [10]

أما الأزهري (ت 370هـ) فذكر أن العصمة تعني الامتناع والمنعة، وأنها وردت في كلام العرب بهذا المعنى مستشهداً بقول الله تعالى في قصة يوسف: (فَاسْتَعْصَمَ) أي: امتنع عن الاستجابة لرغبة امرأة العزيز [11]

ويؤكد ابن فارس (ت395هـ) : أن الأصل في مادة(ع ص م) يدل على الامساك والمنع، ومنه قولهم: " اعتصم بالله" أي: امتنع به من السوء، و" عصمه الله" أي حفظه [12]

وخلاصة القول أن أغلب مصادر اللغة المعتبرة تؤكد أن العصمة في اللغة تدور حول معاني المنع والحفظ

---

[8] المنية والأمل في شرح الملل والنحل، أحمد بن يحيى المرتضى (ت 840هـ)، تحقيق: محمد جواد، الناشر: دار الندى، ط:2، (21).

[9] انظر: العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط: 1983م، (132/1).

[10] انظر: إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، ط: 1399م، (3)

[11] انظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث- بيروت، (342/2) [11]

[12] مقايس اللغة، أحمد بن فارس زكريا(ت395هـ9)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: : دار الفكر-بيروت، ط: 1399، (217/6) معجم انظر:

ثانياً:العصمة في الاصطلاح عند أهل السنة والجماعة:

العصمة اصطلاحاً: هي حفظ الله تعالى لعبده من الوقوع في الذنوب والمعاصي، ظاهرةً، وباطنة، ابتداءً من الكفر وانتهاء بكبائر الذنوب، وذلك فضل من الله تعالى يختص به من يشاء من عباده المصطفين، يقول الحافظ ابن حجر: (وعصمة الله الأنبياء حفظهم من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة، والثبات في الأمور، وإنزال السكينة عليهم"[13]

ويقول الشيخ صالح الفوزان: (العصمة: المنعة، والعاصم: المانع الحامي، والاعتصام: التمسك بالشيء، والمراد بالعصمة حفظ الله لأنبيائه من الذنوب والمعاصي) [14]

وقد اتفق أهل السنة والجماعة على أن العصمة ثابتة للأنبياء عليهم السلام، في تبليغ الرسالة، فلا يُقرهم الله تعالى على خطأ في التشريع، ولا على معصية، وما هذا إلا حفظ لدين الله أن يبدل أو يُحرف قال تعالى: (وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ (*) إِنۡ هُوَ إِلَّا وَحۡيٞ يُوحَىٰ [النجم: ٣ – ٤]

ومن أوضح ما قيل في بيان معنى العصمة وتفصيلها ما أورده صاحب كتاب نسيم الرياض في شرح الشفا حيث قال ما معناه : العصمة لطف من الله تعالى يعصم به النبي، و يُجنبه الذنوب، مع بقاء القدرة والاختيار تخفيفاً للتكليف [(15)].

فليست العصمة سلباً للاختيار، بل حفظ من الله تعالى يقتضي التوفيق الدائم لترك المعصية ظاهراً وباطناً، ولو وجدت القدرة عليها.

---

[13] انظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379،1/501

[14] انظر: الارشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد، الشيخ صالح الفوزان، الناشر:: دار العاصمة– الرياض، ط:1413، /188

[15] انظر: نسيم الرياض في شرح الشفا بتعريف حقوق المصطفى" بتصرف"، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي،الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط: 1421هـ، (224 وما بعدها) وينظر: التعريفات، علي بن محمد علي الشريف الجرجاني ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي– بيروت، (150)، ومعجم مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان، الناشر: دار القلم– دمشق، (377).

فالعصمة إذاً تعني حفظ الله لأنبيائه من اقتراف المعاصي ظاهرها وباطنها، مع دوام التمكين والقدرة، وتتجلى هذه الحماية الربانية في جميع مراحل حياتهم قبل النبوة وبعدها

ثالثاً: العصمة عند الشيعة الاثنى عشرية:

تعتقد الشيعة الإمامية أن العصمة تمثل كمالاً مطلقاً في شخص المعصوم، لا يقع معه ذنب صغير أو كبير عمداً أو نسياناً قبل الإمامة أو بعدها، ويرون أن الأئمة المعصومون الاثنى عشر حالهم كسائر الانبياء في العصمة، بل قد تفوق عصمتهم بحسب بعض أقوالهم، ويستدلون على ذلك بما ورد عن علمائهم، كالمجلسي (ت 1111هـ) الذي نصّ على أن الإمامية اتفقت على عصمة الأئمة من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها حيث يقول : (اعلم أن الإمامية قد اتفقت على عصمة الأئمة، عليهم السلام، من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً، لا عمداً ولا نسياناً، ولا خطأ في التأويل، ولا سهو في شيئ من ذلك، كما قد بيّنّاه) [16].

وهذه الصُّورة للعصمة عند الشيعة الإمامية تعتبر ديناً حق عندهم، وتعد أصل عظيم من أصول الدين عندهم.

[16] بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الاطهار/محمد باقر محمد تقي المجلسي، تحقيق: لجنة من المحققين، الناشر: دار إحياء التراث العربي– بيروت (25/ 351).

المبحث الثالث: نشأت عقيدة العصمة

شهدت عقيدة العصمة عند الشيعة الإمامية تطوراً تدريجياً لم تكن معه هذه العقيدة واضحة المعالم منذ بداية التشيع بل ظهرت بشكل متدرج لأسباب سياسية وفكرية، ثم استقرت كعنصر أساسي في بناء عقيدتهم الإمامية، فبعد أن كان التشيع في بداياته يعبر عن تفضيل لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، تطور الأمر إلى القول بعصمة الأئمة، ثم ربطت العصمة بالإمامة، وأصبحت شرطاً من شروطها حتى غدت العصمة عندهم تشمل كل جوانب حياة الإمام من الذنوب صغيرها وكبيرها والخطأ والسهو والنسيان، بل وحتى النسيان في غير التبليغ كما صرح بذلك كثيراً من علمائهم [17]، وقد نسب هذا المفهوم إلى أئمتهم كقول جعفر الصادق: (الإمام لا يكون إلا معصوماً) [18]، وكقول هشام بن الحكم (ت 199هـ) : (المعصوم هو الذي لا يقع منه ذنب صغيراً ولا كبير) [19]

وقد نشأت عقيدة عصمة الأئمة عند الشيعة الإمامية عندما بالغوا في الرفع من أئمتهم، ووصفهم بصفات الكمال، فسوّى الشيعة بين كلام أئمتهم وكلام الله تعالى، وجعلوا ما يصدر عنهم بمنزلة الوحي، وعدّوا أقوالهم حجة ذاتية لا تكتسب شرعيتها من الدليل، بل لأنها صادرة من الإمام المعصوم، فقالوا في ذلك : (بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليهم وليه، وعدوهم عدوه، ولا يجوز الرد عليهم، والراد عليهم كالراد على الرسول، والراد على الرسول كالراد على الله تعالى، فيجب لهم التسليم والانقياد.) [20] ويفهم من هذا النص أنهم يرفعون مقام الأئمة إلى مقام من لا يُردّ عليه، مما يجرد الأمة من حق النقد والاختيار، ويحول الإمامة إلى مصدر تشريع مطلق.

وقد مرت هذه العقيدة بمراحل عدة عند الشيعة فاختلف معنى العصمة بحسب أطوار التشيع وتطوراته، وإذا تتبعنا النصوص الواردة في مصادر الشيعة الإمامية التي تناولت مسألة

---

[17] انظر: أوائل المقالات/ المفيد، (38)، نهج الحق وكشف الصدق، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، الناشر: مؤسسة الاعلمي–بيروت،(222)

[18] انظر: الكافي، في الحديث، محمد بن يعقوب الكليني الرازي، الناشر: دار التعارف للمطبوعات– بيروت (1/ 204)

[19] انظر: أوائل المقالات/ للمفيد، (45)

[20] انظر: عقائد الإمامية، الشيخ محمد رضا المظفر، الناشر: دار التعارف– بيروت – 70

العصمة، يمكننا من خلالها الوقوف على المراحل التي مرت بها هذه العقيدة وتطورها وهو ما يتضح في الآتي:

– أن كتب الشيعة المتقدمون قد ذكرت أن المعصوم هو من أعتصم بحبل الله تعالى القرآن الكريم، وتنسب كتب الشيعة هذا القول إلى زين العابدين علي بن الحسين (ت 95هـ) [21]

ويدل هذا القول أن النظرة للعصمة كانت سليمة في بداية التشيع، ومراحله الأولى حيث كانت موجودة بمعناها الصحيح الذي أرشد اليه الدين الإسلامي، فالاعتصام بالكتاب والسنة هو ما أمر به الله تعالى، يقول تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ ....[آل عمران: ١٠٣]

ويقول تعالى: (إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصَمُوا بِاللَّهِ ....﴾[النساء: ١٤٦]

ويقول تعالى: (وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِي هَٰذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ۚ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاعْتَصِمُوا بِاللَّهِ هُوَ مَوْلَاكُمْ ۖ فَنِعْمَ الْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ النَّصِيرُ) [الحج: ٧٨]

إلا أن هذا القول لم يلبث أن تغبر الى قول باطل كفري مضمونه أن المعصوم عند الشيعة هو الممتنع بالله عن جميع محارم الله، وقد نسب القاضي عبد الجبار [22]هذا القول إلى هشام بن الحكم [23] حيث يُروى أن أحد رجال الشيعة سأله: "ما معنى قولكم: إن الإمام لا يكون إلا معصوماً؟ فأجاب هشام: "المعصوم هو الممتنع بالله عن جميع محارم الله " [24]

---

[21] انظر:معاني الأخبار، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الاسلامية– طهران، عام النشر 1379، 132، وبحار الأنوار، للمجلسي، 194/25

[22] القاضي عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمذاني، المعتزلي، ولد في همذان سنة 323هـ و توفي بالري سنة 415هـ، كان من أبرز فقهاء المعتزلة، له عدة تصانيف منها، " المغني في أبواب التوحيد والعدل" انظر : سير أعلام النبلاء، للذهبي 17/ 244

[23] هشام بن الحكم الكوفي الرافضي، كان من كبار علماء الشيعة، ولد في بداية القرن الثاني الهجري، وتوفي سنة 179هـ، انظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد للذهبي، 7تحقيق: شعيب الأرناؤوط الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت، ط 1413هـ/ 530

[24] انظر: معاني الأخبار، ابن بابوية، 132

ويعد هشام بن الحكم من أوائل من نظّر لعقيدة العصمة بهذه النظرة في الفكر الإمامي، وقد تبنّى مفهوماً خاصاً حيث يرى أن الإمامة امتداد للنبوة، وأن الإمام محتاج إلى الاتصال الغيبي لضبط شؤون الأمة، كما يحتاج النبي إلى الوحي، ومن ثم ربط العصمة بما سماه" الامتناع بالله" أي الامتناع الذاتي الناشئ عن لطف الله وتأييده للإمام، لا عن مجرد التكليف الشرعي [25].

ويلاحظ أن القول بعصمة الإمام بهذا المستوى يفضي إلى القول بالجبر، مما يُحدث تعارضاً واضحاً مع ما تبنّته الإمامية لاحقاً من القول بالاختيار ونفي الجبر وهو ما يظهر التناقض في البناء العقدي لمسألة العصمة[26]، وقد بيّن عدد من الباحثين أن مفهوم العصمة بهذا المعتقد كان سابقاً لتبني الشيعة الإمامية لموقفهم في مسألة القدر، حيث كان تأثرهم ظاهراً بأصول المعتزلة خاصة في تفسيرهم للعصمة بأنها " لطف يفعله الله تعالى بالمكلف بحيث يمنع من وقوع المعصية، وترك الطاعة مع قدرته عليها" [27] وهو المفهوم المعتزلي المعروف ب " اللطف"

ولم تقتصر العصمة عندهم على العصمة من الذنوب فحسب، بل تجاوزت لتشمل العلم المطلق، والكمال التام، وقد عبّر ابن بابويه القمي[28] عن هذا المفهوم في القرن الرابع الهجري إذ قال في كتابه الاعتقادات: (اعتقادنا في الأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون ذنبًا صغيرًا ولا كبيرًا، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر، واعتقادنا فيهم أنهم

---

[25] انظر: الصلة بين التصوف والتشيع، الدكتور كامل مصطفى الشيبي، 141 الناشر : دار المعارف– بغداد ط، 1969م،(111)

[26] انظر: النكت الاعتقادية، محمد بن محمد النعمان العكبري، تحقيق: د. عبدالله نعمة، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر – بيروت، 33–34

[27] انظر : المرجع السابق، (251)

[28] هو أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي الشيعي المعروف بالشيخ الصدوق عند الشيعة، ولد سنة 306، وتوفي سنة 381، كان من أبرز علماء الشيعة في القرن الرابع الهجري وقال عنه الذهبي: "رأس الإمامية، و صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة، يقال له ثلاث مائة مصنف" انظر: سير أعلام النبلاء: 16/ 303

معصومون موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم وأواخرها، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا عصيان ولا جهل"[29]

وهذه الصورة المكتملة للعصمة كما قررتها الشيعة الإمامية، لم تثبت لأنبياء الله ورسله عليهم السلام، كما يؤكده صريح القرآن وأحاديث السنة، وإجماع الأمة، كما أن هذه الفكرة لم تكن معروفة في القرون الأولى ولا في زمن الصحابة والتابعين، بل لم يظهر القول بها إلا في مرحلة متأخرة، وتحديداً في زمن هشام بن الحكم الذي يعد من أوائل من أسس لهذه العقيدة، وقد أشار الباحث المستشرق " دونا لدسن " في كتابه عقيدة الشيعة إلى أن فكرة العصمة بدأت بالتشكل في المذهب الشيعي في فترة متأخرة نسبياً، ويُحتمل أنها ظهرت أولاً في عصر الإمام جعفر الصادق، ثم تطورت تدريجياً حتى وصلت لما اقره المجلسي ومن جاء بعده [30].

ومن المهم الاشارة إليه إلى أن الصورة المنحرفة لعقيدة العصمة عند الإمامية الاثنا عشرية، لم تكن نتاجاً خاصاً بهم، بل إنها تأثرت بأصول عقدية دخيلة، يرجع كثير من المؤرخين نشأتها إلى ما نُسب إلى عبدالله بن سبأ اليهودي، الذي أدخل كثيراً من المعتقدات المنحرفة، ومنها عقيدة عصمة الأئمة. [31]

---

[29] الاعتقادات في دين الإمامية، أبو جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: محمد صادق البحراني، الناشر: دار المفيد- بيروت، 108-109.

[30] انظر: عقيدة الشيعة/ دوايت دونالدسن، ترجمة، السماك وآخرون، الناشر: دار النهضة العربية، ط:، 1955م (237-244)

[31] انظر: عبدالله بن سبأ واثره في أحداث الفتنة، نصر بن محمد بن عبد الله الجبري، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة ط، 1414هـ (135-165).

المبحث الرابع: أدلة الشيعة الإمامية على عصمة أئمتهم – عرض نقدي وتحليل عقدي–

استندت الشيعة الإمامية إلى عدد من الأدلة لإثبات عصمة أئمتهم، منها أدلة نقلية وأخرى عقلية، وهي كما يأتي:

أولاً: الأدلة النقلية:

أ– استدلالهم بالقرآن: من أبرز ما يستدل به الشيعة الإمامية ما يأتي:

1– استدلالهم بآية الأمانة قال تعالى: (إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا وَإِذَا حَكَمۡتُم بَيۡنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحۡكُمُواْ بِٱلۡعَدۡلِۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعَۢا بَصِيرٗا)

[النساء: ٥٨]

فيقولون: إن الله أمر بأداء الأمانة، ولا أحق بها من الإمام المعصوم، فالآية تدل على أن الإمام يجب أن يكون معصوماً، قال محمد رضا المظفر من كبار علماء الشيعة في القرن العشرين: " وقد دلت الآية الكريمة على أن الأمانة لا تؤدى إلا إلى المعصومين؛ لأن غير المعصوم لا يوثق بأمانته، ولا بعلمه، ولا يتحقق فيه الشرط الكامل لإقامة العدل " [32]

الرد النقدي في ضوء الكتاب والسنة:

هذا الاستدلال واضح البطلان؛ لأن الآية عامة في الخطاب، وهي موجهة لجميع المسلمين دون تخصيص، ولم يذكر فيها الإمام، ولا العصمة، ولا آل البيت .

وقد فسرها جمهور المفسرين على أنها تشمل جميع أنواع الأمانات، سواء الدينية، أو الدنيوية، ولا تتعلق بإمامة أصلاً.

كما أن الآية تأمر بأداء الأمانة إلى أهلها، ولم تقل: إلى المعصومين، مما يدل على أن الأمانة الظاهرة هي أصل الاستحقاق وليس العصمة،وقد نقل الطبري، والقرطبي، وغيرهم أن المراد بالأمانة في الآية هو الحكم بين الناس بالعدل وليس الإمامة 33

---

[32] عقائد الإمامية، محمد رضا المظفر (78).

[33] انظر: جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر: الناشر، دار هجر– القاهرة، (5/ 147)، الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان،أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر : دار عالم الكتب– بيروت (5/ 206)، تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الناشر: دار طيبة– الرياض، (1/ 500)

2- الاستدلال بأية التطهير قال تعالى: (..... **إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**) [الأحزاب: ٣٣]

فيقولون: إن هذه الآية تدل على عصمة أهل البيت؛ لأن إبعاد الرجس عنهم وتطهيرهم تطهيراً كاملاً يفيد تنزيههم عن الذنوب والمعاصي، يقول الحلي: " الآية دالة على طهارتهم المطلقة، والطهارة المطلقة تعني العصمة" [34]

<u>الرد النقدي في ضوء الكتاب والسنة:</u>

هذا الاستدلال واضح البطلان لوجوه عدة منها:

- الآية في سياق النساء لا الإمامة: فهي جزء من آيات تخاطب نساء النبي صلى الله عليه وسلم، وليست نصاً خاصاً بالأئمة كما يزعم الشيعة
- إرادة الله تعالى هنا إرادة شرعية لا كونية : فقوله تعالى " إنما يريد الله" تعني الأمر الشرعي، إي أن الله أراد منهم الامتثال والطاعة، لا أنه أجبرهم تكوينياً على العصمة .يقول الشوكاني: " الآية لا تستلزم العصمة؛ لأن الإرادة لا تستلزم الوقوع " [35]
- حتى لو سلمنا بالتطهير، فليس هو العصمة؛ لأن التطهير لا يلزم منه العصمة المطلقة، بل قد يكون المقصود التنزيه عن الرجس الاعتقادي، أو السلوكي، لا العصمة من الذنب أو الخطأ والسهو [36]

3- الاستدلال بآية أولى الأمر: قال تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) [النساء: ٥٩]

---

[34] نهج الحق وكشف الصدق، للحلي، (293).

[35] فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، الناشر: دار ابن كثير –دمشق (4/ 278).

[36] انظر: فتح القدير، للشوكاني، (4/ 278)، و التحرير والتنوير– تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، محمد الطاهر بن عاشور، (14/22)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن،محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي الناشر: دار الفكر– بيروت، (6/ 398)

فيقولون: إن الله أمر بطاعة أولي الأمر، والطاعة لا تكون إلا لمعصوم؛ لأن غير المعصوم قد يأمر بالمعصية، والله لا يأمر بذلك،[37] وعليه فأولى الأمر في الآية هم الأئمة المعصومون الاثنى عشر

الرد النقدي في ضوء الكتاب والسنة :

هذا الاستدلال واضح البطلان لوجوه عدة منها:

– جمهور المفسرين، ومنهم الطبري، والقرطبي، وابن كثير على أن " أولي الآمر" هم العلماء، والأمراء، وأهل الحل والعقد، وقال ابن عباس: " هم الفقهاء والعلماء"، وقال عمر بن الخطاب: " أئمة المسلمين، ومن ولاه الله أمر الناس" [38]

– طاعة أولي الأمر مشروطة بطاعة الله تعالى، فهي مقيدة وليست مطلقة، قال صلى الله عليه وسلم: " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق" [39]

ب– استدلالهم بالسنة: من أبرز ما يستدل به الشيعة الإمامية ما يأتي :

اعتمدت الشيعة الإمامية في إثبات عصمة أئمتهم على بعض الروايات المنقولة من كتب أهل السنة، وكذلك أحاديث منسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم يزعمون أنها تؤكد معتقدهم، ومن أشهر الأحاديث التي يستشهدون بها ما رُوي عن جابر بن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "يكون اثنا عشر أميرًا، فقيل له: ثم ماذا؟ قال: كلهم من قريش"[40] .وفي رواية أخرى قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثني عشر خليفة" ثم قال كلمة لم أفهمها، فسئل من هؤلاء؟ فقال: كلهم من قريش"[41]

وقد فسرت الشيعة هذه الروايات تفسيراً خاصاً يتوافق مع أئمتهم الاثنى عشر، وجعلوها مستنداً على صحة عصمتهم، رغم أن النص لا يشير إلى العصمة صراحة، ولا يذكر أسمائهم، بل جاءت بصيغة عامة محتملة، ففسروها بما يوافق معتقدهم .

---

[37] انظر: عقائد الإمامية، محمد المظفر، (67)

[38] انظر: جامع البيان، للطبري، (199/6).

[39] أخرجه أحمد بن حنبل في المسند، رقم (1095).

[40] أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإمارة، باب: الناس تبع لقريش (127/8) رقم الحديث(7222)

[41] أخرجه مسلم في صحيحه كتاب: الإمارة، باب: الخلافة في قريش (1452/2)، حديث رقم (1821)

الرد النقدي في ضوء الكتاب والسنة:

أن الأحاديث التي استدلوا بها – على فرض صحة بعضها– لا تنهض دليلاً على دعوى عصمة الأئمة، لما يأتي:

- أنها لا تشمل على لفظ العصمة صراحة، ولا تتضمن دلالة واضحة تثبت انتفاء الخطأ والزلل عن الأئمة المعصومين كما يدّعون .
- أنها لم تُبيّن صفاتهم ولا تُفصح عن أسمائهم، فضلاً عن أن تجعل العدد محصوراً في اثنى عشر إماماً كما يذهب الشيعة الإمامية، بل الألفاظ الواردة عامة أو محتملة، وتفسيرها بعدد الأئمة الاثنى عشر تحكُّم في النص لا يستند إلى دليل صحيح.
- أن فكرة الأئمة الاثنى عشر ظهرت بعد قرون من صدر الإسلام، ولم يكن لها وجود في عصر الصحابة.
- وردت في كتب السنة بتفسيرات مختلفة، ولم يفهم منها على أنها دليل إمامة أو عصمة[42]، ولم تبلغ الأمة الاسلامية أوج قوتها وعزتها كما بلغته في قصور خلفاء بني أمية، وبني العباس، والدولة العثمانية، بخلاف العصور التي عاصر فيها الأئمة الاثنا عشر، حيث لم يكن لهم سلطان سياسي أو تأثير على مقاليد الحكم [43].

ثانياً: أدلتهم العقلية:

إن جميع الأدلة العقلية التي يستند إليها الشيعة الإمامية في إثبات عصمة الأئمة تعود إلى أصل فكري واحد، يتمثل في قولهم: إن الإمام لا بد أن يكون معصومًا لئلا يقع في الخطأ أو الضلال، فيضلّ الأمة معه، ومن ثم فإن العصمة – في تصورهم – ضرورة عقلية لحفظ الدين وهداية الأمة.

لكن هذا الأصل الذي بُنيت عليه سائر أدلتهم غير مسلم به عقلًا ولا شرعًا، للأسباب الآتية:

---

[42] انظر: شرح صحيح مسلم / للنووي، (12/ 201)، فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، (13/ 211)

[43] انظر: تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن محمد بن خلدون، ن: دار الفكر –بيروت ، (2/ 549)، والمواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، تقي الدين أحمد بن علي المقريزي،ن: الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة (18/2)

أولًا: إن هذه الدعوى قائمة على افتراض نظري محض لا يستند إلى نص شرعي صريح، ولا إلى ضرورة عقلية قاطعة.

ثانيًا: أن هذا الأصل يقتضي أن تكون جميع الأئمة على درجة واحدة من العصمة والكمال، وهو ما لا دليل عليه لا من كتاب ولا سنة.

ثالثًا: أن المعصوم في الشرع هو النبي فقط؛ لأن العصمة ملازمة لمقام النبوة، لا الإمامة فالإمام قد يُخطئ ويجتهد كما هو الحال في سيرة الخلفاء الراشدين الذين أُجمع على إمامتهم دون ادعاء العصمة لهم.

وعليه، فإن الاستدلال بالعقل وحده على العصمة مردود من جهة الأصل والمنهج؛ لأنه يفترض ما لا يمكن إثباته إلا من جهة الشرع.

مناقشة الأدلة:

ترتكز الأدلة العقلية التي يحتج بها الشيعة الإمامية على عصمة الأئمة على عدد من الأوجه التي نناقشها كما يلي:

1–دعوى وجوب وجود الإمام لطفًا من الله:

يستدلون بأن وجود الإمام المعصوم لطفٌ من الله تعالى، إذ به يُرتفع القبيح، ويُؤدّى الواجب، ويُتجنب الإخلال، ولا يكون هذا إلا في شخص معصوم، كما هو الحال مع النبي صلى الله عليه وسلم، فيلزم – على زعمهم – أن يكون الإمام معصومًا كالنبي صلى الله عليه وسلم [44]

الرد:

هذا الاستدلال مبني على مقدمة فاسدة، لأن "اللطف" من الله قد يتحقق بغير العصمة، كوجود العلماء والدعاة وولاة الأمور، ولا يلزم من تحقق اللطف أن يكون بشخص معصوم، خصوصًا إذا لم يُرد في ذلك نص شرعي صحيح وصريح. ثم إن اللطف ليس دليلًا مستقلًا يُثبت العصمة، بل هو مفهوم نسبي يُستدل عليه، ولا يُستدل به.

[44]انظر: نهج الحق وكشف الصدق، أبو منصور جمال الدين الحلي، 208، أوائل المقالات، للمفيد 39.

2- الإمام قدوة فلا بد أن يكون معصومًا:

يزعمون أن الإمام لما كان قدوة للأمة ومقتدى به في جميع شؤون الشريعة، فلابد أن يكون معصومًا؛ لأن غير المعصوم قد يفعل ما لا يجوز، فيؤدي ذلك إلى إضلال الأمة [45].

الرد:

هذا تعليل ظاهر الضعف، فإن الله قد أمرنا بالاقتداء بالأنبياء مع أن بعضهم اجتهد وأخطأ، كما في قصة داود وسليمان عليهما السلام. والخلفاء الراشدون الذين أُجمع على فضلهم وإمامتهم وقع منهم الاجتهاد والخطأ، ومع ذلك كانوا أئمة هدى. فالخطأ البشري لا ينافي صلاحية الاقتداء ما دام ليس فيه خروج عن الدين، الاقتداء لا يشترط العصمة، بل يشترط التقوى والاستقامة[46].

3- وجوب عصمته لأنه حاكم يفصل بين الناس:

قالوا إن الإمام بما أنه يحكم بين الناس ويقضي في الخصومات ويُنصّب الولاة، فلا بد أن يكون معصومًا لئلا يحكم بالباطل، فإن ذلك يُفسد العدالة ويُضيع الحقوق[47].

الرد:

هذه دعوى غير لازمة، لأن القضاء والحكم ليسا دليلًا على العصمة، وإلا للزم أن يكون كل قاضٍ ووالٍ معصومًا! بل ما يُشترط في الحاكم هو العدالة والعلم والورع، لا العصمة المطلقة، ولهذا لم يقل أحد من الصحابة أو التابعين بعصمة عمر أو علي أو غيرهما ممن تولوا القضاء والخلافة.

4- لا بد أن يكون الإمام معصومًا قبل تسلّمه الإمامة:

يدّعون أنه لا يمكن تكليف الأمة باتباع إمام غير معصوم قبل أن يُثبت عصمته، وإلا فكيف يُتّبع في حال الشك في عدالته أو أمانته؟!

---

[45] المرجع السابق، 208 .

[46] انظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، 13/ 120

[47] انظر: أوائل المقالات، المفيد، 56.

الرد:

هذا إلزام باطل؛ لأن سيرة الخلفاء الراشدين تثبت خلافه، فقد بُويعوا بناءً على عدالتهم وسابقتهم في الإسلام، ولم يشترط أحد من الصحابة العصمة في الإمام، بل إن اشتراط العصمة قبل الإمامة يستلزم التسلسل الباطل، إذ كيف نُثبت عصمته دون اتباعه، وأين النص الصريح الذي يوجب هذا الشرط، فلا دليل عليه لا من الكتاب ولا من السنة[48].

الخاتمة:

وبعد: فإني أرجو الله تعالى أن تكون هذه الدراسة قد حققت ما يفترض تحقيقه في مثل هذه الموضوعات، من بيان للحق وإقامة للحجة اعتمادًا على ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه محمدًا صلى الله عليه وسلم.

وبالإمكان القول أن هذا البحث قد حوى بعض المعلومات أو النتائج، وإني ألخص أهم النتائج التي توصلت فيما يلي:

1. أن العصمة من أهم الأمور الدينية المهمة عند الشيعة، وهي شرط مهم من شروط الإمامة عند الشيعة.
2. لم يعرف القول بعدم جواز الخطأ والزلل على الإمام في عصر الصحابة والتابعين.
3. في تاريخ التشيع المبكر كانت النظرة سليمة للعصمة حيث كانت تدل على التمسك بالقرآن والسنة.
4. تطور مفهوم التشيع في القرن الرابع حتى وصل إلى عصمة الإمام من الخطأ والزلل والغفلة والسهو.
5. دعوى العصمة للأئمّة تضاهي المشاركة في النّبوّة، فإن المعصوم يجب اتباعه في كل ما يقول، ولا يجوز أن يخالف في شيء وهذه خاصّية الأنبياء.
6. استدلالهم بما جاء في القرآن والسنة باطل ولا يصح.

[48] انظر: منهاج السنة النبوية، لابن تيمية، (1/ 260-261)

التوصيات:

كما أني أوصي الباحثين بمتابعة البحث في كشف ظلال الشيعة من خلال دراسة معتقداتهم ونقدها، والرد على أبحاثهم المستمرة والمنتشرة في ذلك

هذا ما تيسر لي ذكره. وإني أسأل الله أن يغفر لي ما زل به القلم واللسان. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم. سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

- أوائل المقالات في المذاهب والمختارات، لمحمد بن محمد النعمان العبكري البغدادي،المعروف ب المفيد، تحقيق: مهدي محقق، الناشر: آل البيت لإحياء التراث، ط:1414

- عقائد الامامية الاثنى عشرية، إبراهيم الموسوي الزنجاني، الناشر: مؤسسة الاعلمي للمطبوعات، بيروت– لبنان، ط2.

-مقالات الاسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الاشعري(ت 324)، الناشر: دار الفرقد– بيروت، ط: 1369 .

- الفرق بين الفرق، عبد القاهر طاهر البغدادي(ت 429) ، تحقيق: محمد محيي الدين، الناشر: دار المعرفة– بيروت، ط: 1397 .

- الملل والنحل"، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني (ت 548)، تحقيق: محمد الكيلاني، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، ط: 1400.

- المنية والأمل في شرح الملل والنحل، أحمد بن يحيى المرتضى (ت 840هـ)، تحقيق: محمد جواد، الناشر: دار الندى، ط:2.

-العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، ط: 1983م.

- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تحقيق: محمد عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة، ط: 1399م.

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي(ت370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث– بيروت .

-مقايس اللغة، أحمد بن فارس زكريا(ت395هـ9)، تحقيق: عبد السلام هارون، الناشر: دار الفكر–بيروت، ط: 1399.

-فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت .

- الارشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد، الشيخ صالح الفوزان، الناشر: دار العاصمة- الرياض، ط:1413.
- نسيم الرياض في شرح الشفا بتعريف حقوق المصطفى" بتصرف"، شهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط: 1421هـ
- التعريفات، علي بن محمد علي الشريف الجرجاني ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت،
- معجم مفردات ألفاظ القرآن، أبو القاسم الحسين الراغب الأصفهاني، تحقيق: صفوان عدنان، الناشر: دار القلم- دمشق.
- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الاطهار/محمد باقر محمد تقي المجلسي، تحقيق: لجنة من المحققين، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت
-نهج الحق وكشف الصدق، الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، الناشر: مؤسسة الاعلمي- بيروت.
- الكافي، في الحديث، محمد بن يعقوب الكليني الرازي، الناشر: دار التعارف للمطبوعات- بيروت.
-عقائد الإمامية، الشيخ محمد رضا المظفر، الناشر: دار التعارف- بيروت
- معاني الأخبار، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، تحقيق: علي أكبر الغفاري، الناشر: دار الكتب الاسلامية- طهران، عام النشر 1379
-الصلة بين التصوف والتشيع، الدكتور كامل مصطفى الشيبي، 141 الناشر : دار المعارف- بغداد ط، 1969م .
- النكت الاعتقادية، محمد بن محمد النعمان العكبري، تحقيق: د. عبدالله نعمة، الناشر: دار المفيد للطباعة والنشر- بيروت.
- الاعتقادات في دين الإمامية، أبو جعفر محمد علي بن الحسين بن بابويه القمي، تحقيق: محمد صادق البحراني، الناشر: دار المفيد- بيروت.

- عقيدة الشيعة/ دوايت دونالدسن، ترجمة، السماك وآخرون، الناشر: دار النهضة العربية، ط:، 1955م.
- عبدالله بن سبأ واثره في أحداث الفتنة، نصر بن محمد بن عبد الله الجبري، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة ط، 1414هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر: الناشر، دار هجر– القاهرة.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان،أبو عبدالله محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار عالم الكتب– بيروت
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الناشر: دار طيبة– الرياض